Center of Middle Eastern Studies

E-ISSN: 2502-1044 P-ISSN: 2085-563X
DOI: https://doi.org/10.20961/cmes.16.1.75111
https://jurnal.uns.ac.id/cmes
16(1), 13-24, 2023

TRIAL RITUALS IN MOROCCO: ATTEMPTING TO UNDERSTAND THE REPRESENTATIONS AND EXPLICITNESS OF MODERNISATION CHOICES

طقوس المحاكمة في المغرب: محاولة لفهم التمثلات ورسم خيارات التحديث

Anouar Hatim[1]*

[1]Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Morocco

**Corresponding author*: anouar.hatim@usmba.ac.ma

Article history:

Received
June 2023
Revised
June 2023
Accepted
June 2023

Keywords:

Judicial rites; courtroom; trial; symbols; justice; accused; violence

الكلمات المفتاحية:

الطقوس القضائية؛ قاعة الجلسات؛ المحاكمة الرمزيات؛ العدالة؛ المتهم؛ العنف

This is an open access article under the CC BY-SA license.

ABSTRACT

This research aims to interpret the symbolic representations of trial rituals in Morocco, inherited from the colonial times, attempting to recycle them and make them more compatible with the principles of justice and equity. Despite the extensive body of research on trial rituals, there is a notable gap in the literature regarding the reinterpretation and recycling of these rituals in the Moroccan context, which this study aims to address. To this end, the researcher used a qualitative descriptive approach, which involved presenting the research problem, collecting the relevant data and analysing it before drawing conclusions. The research has produced several findings, the most important of which is that the symbolic framework of the trial, while helping to present the authority and legitimacy of justice, is in contrast to the values of justice, fairness and equality between the adversaries. It tends to condemn the still innocent accused, even practising intentional violence and ritually contaminating his identity by the insinuations and innuendoes it practices.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تتبع واقتفاء التمثلات الرمزية لطقوس المحاكمة في المغرب والموروثة عن الحقبة الاستعمارية، في محاولة لإعادة تدويرها وجعلها أكثر تلاءم مع مبادئ العدل والإنصاف. في سبيل ذلك، اختار الباحث الاعتماد على المنهج الوصفي النوعي، مرورا بمرحلة طرح مشكلة البحث، وجمع البيانات ذات الصلة بالموضوع وتحليلها قبل الخلوص للنتائج. أسفر البحث على العديد من النتائج، تتمثل أهمها في كون الإطار الرمزي للمحاكمة، وإن كان يسهم في عرض سلطة وشرعية العدالة، إلا أنه في مجمله يتعارض مع قيم العدل والإنصاف والمساواة بين الخصوم، ويميل لإدانة المتهم خلافا لأصل البراءة المفترض فيه، بل ويمارس عنفه المقصود عليه ويلوث بشكل طقوسي هويته من خلال الإيحاءات والتلميحات التي يمارسها.

مقدمة

ألا تظل المحاكمة لغز ينظر إليه باندهاش؟ قاعة الجلسات، دخول القضاة، المحكمة! كما يصرح بها الحاجب، الديكور، الستارات القضائية، كلها مكونات لطقس يبدو للوهلة الأولى غريب.

إن الطقوس القضائية هي الجذور الأولى للقانون في الحياة وأول شيء وجد في تاريخ العدالة (Everett, 2004, p. 352)، عبرت

Citation: Hatim, A. (2023). Trial rituals of judgement in north African countries: Attempting to understand representations and the explicitness of modernisation choices. *Center of Middle Eastern Studies (CMES), 16*(1), 13-24. https://doi.org/10.20961/cmes.16.1.75111

تاريخ البشرية لتفرض نفسها كتعبير عن الفضيلة وكآلية تضمن للعدالة سلطتها، وتعطي برمزياتها صورة على حساسية الجماعة اتجاه مبادئها. فالطقوس هي مجموعة من الشكليات، اللغات والعناصر الرمزية التي يتم سلوكها أثناء المحاكمة، تهدف إلى إحياء واستعادة وحدة الجماعة بعد أن أهدرتها الجريمة (Klimis, 2018, p. 19)، من خلال تجسيدها لروابط اجتماعية منظمة بقواعد من خارج النظام القانوني (Miller, 2005, pp. 1181-1182).

استنادا إلى ما سبق، تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على الإطار الطقوسي لقصور العدالة في المغرب، باعتباره أحد العناصر الموروثة عن الحقبة الاستعمارية (Machichi, 1991, pp. 49-54). هذا الموضوع الأخير لم يحظى بالدراسة على المستوى العربي، بل إنه دائما ما يتم النظر من قبل المهنيين والمختصين لحضور الطقوس في المحاكمة باعتبارها جانب هامشي، ويمكن التسامح معها (Allard , 2002, p. 203)، وإن كان تأثيرها يمكن أن يطال حتى قرار هيئة الحكم نفسه (Boissavy & Clay, 2006, p. 93). ففي مسعى لفهم القانون والقضاء، غالبا ما يتم استبعاد ما يحيط المحاكمة من رموز وطقوس في دراسة الظواهر القانونية، إذ يتجه الباحثون في مجال القانون صوب مبادئه، الفصول القانونية والقرارات القضائية...، وناذرا ما يتم الحديث عن الطقوس القضائي كأحد العناصر المعتمدة لفهم القانون، كما لو أنها محايدة أو وجدت صدفة.

أخذا بعين الاعتبار الطبيعة الخاصة والمتشعبة للموضوع والتي تجعله يلامس العديد من المجالات القانونية، السياسية، التاريخية، الاجتماعية والأنتروبولوجية...، تم الاعتماد على المنهج الوصفي النوعي، باعتباره الأكثر تلاءم مع العديد من الموضوعات التي تطرحها العلوم الاجتماعية، والأقدر على مقاربة الموضوع، والتمكن من إعطاء تفسيرات للنقاط البحثية المثارة. أما التقنيات المستخدمة، فتتمثل في الملاحظة والمقارنة للإطار الرمزي في المحاكم المغربية، ثم اعتماد جرد معمق لمختلف الوثائق والإسهامات العلمية الممكنة، والمساعدة في فك شفرة هذه الطقوس، قبل التوصل لعرض النتائج والخلاصات ومناقشتها.

محاولة لتتبع التمثلات الرمزية لمسرح المحاكمة

١. قصر العدالة

لا يمكن تحقيق العدالة دون إصدار الأحكام، ولإصدار الأحكام لا بد من التكلم، الشهادة، الاستماع ثم اتخاذ القرار (Garapon, 2010, p. 19). لذلك، عنيت المجتمعات الأولى بتحديد مكان ملائم للمحاكمة، مكان ذو حساسية خاصة، يحتفظ بقرابة وطيدة لأي عرض مسرحي، يترك بعيدا الغضب الاجتماعي الذي خلفته الجريمة، ينشئ فاعلين يتقاسمون أدوارهم في احترام تام لقواعد اللعبة، كل حسب موقعه داخل المؤسسة القضائية(Zientara-Logeay, 2013) .

صورة ١. صورة من الخارج لمحكمة بالمغرب

في هذا الصدد، تمثل ساحة القضاء أحد أهم مكونات الطقوس القضائية (Thery, 1993, p. 161)، فهي نتاج لبناء تاريخي طويل ومعقد، وتعبير مادي لعلاقة الأشخاص بأفكار العادلة، وانعكاس لتاريخها الحافل بالأحداث (Mulcahy, 2007, p. 386). فمنذ نشوئه، ظل الفضاء القضائي خاضعا لتطور مستمر، في تجاوب مع السلطة السياسية لكل عصر، والاستقلال التدريجي للسلطة القضائية

(Patricia Branco, 2009, p. 55).

لذلك، تعد الهندسة المعمارية التي تزين ساحة القضاء عنصر من عناصر خطاب العدالة قائم الذات (Gélinas, et al., 2016, p. 02)، مكون من العديد من الرموز والرسائل، التي تعطي للمكان معنى وجمالية. وترتبط الهندسة القضائية بالإطار السياسي والاجتماعي للحظة تشييدها، وهي تبقى معروفة بزخرفتها، وميلها نحو الرمزية والجلالة والقداسة، تكرس التفرد المكاني لقصور العدالة.

إن الهندسة المعمارية القضائية تحيل على كيفية النظر للنظام القضائي، من خلال العمل على تبليغ العديد من القيم والقواعد الخاصة بها، وهو ما يجعل منها ضامن لفعالية وشرعية العدالة (Gelinas, Camion, & Bates, 2014, p. 39). فهي بهذا المعنى تمثل شكل من أشكال التواصل الاجتماعي، لذلك فإن قصور العدالة تلجأ للأساليب المعمارية من أجل التواصل مع المحيط العام والتعبير عن قيمها المؤسساتية والتأكيد على سلطتها داخل المجتمع (Blumetti, Rodrigues, & Januário, 2020, p. 62). بالنسبة لبيال هالدر فإن الهندسة المعمارية والمواد المستخدمة في تشييد قصور العدالة تهدف إلى عزلها عن الحياة العادية، ومن ثم إدراجها في عالم طقوسي خاص، تمنحها هالة من القوة في الأداء وتعزز سلطتها (Haldar, 1994, pp. 187-189).

داخل كل قصر عدالة – هذا المعطى ينطبق على جميع قصور العدالة بالمغرب والصورة مثال لذلك – يوجد مكان محدد ومغلق، يسمح للقانون بتنظيم العناصر الخاصة بالعرض المرافق له هو قاعة الجلسات، المكان الأكثر رمزية. فالقانون مثله مثل المسرح لابد له من خشبة للعرض هي قاعة المحاكمة (Fluckiger, 2001, p. 41)، والتي يتم إشباعها بالعديد من الرمزيات، تميل لإحاطتها بهالة من السمو والقداسة، تمهيدا لفصلها عن المجتمع. ذلك، أن القانون يحاول اقتباس بعض مظاهر اللعبة والمسرح، وكذا السحر في مفهومه الأنثروبولوجي، من أجل إضفاء الموضوعية على الخصومات الإنسانية (Chauvaud, 2002, p. 230).

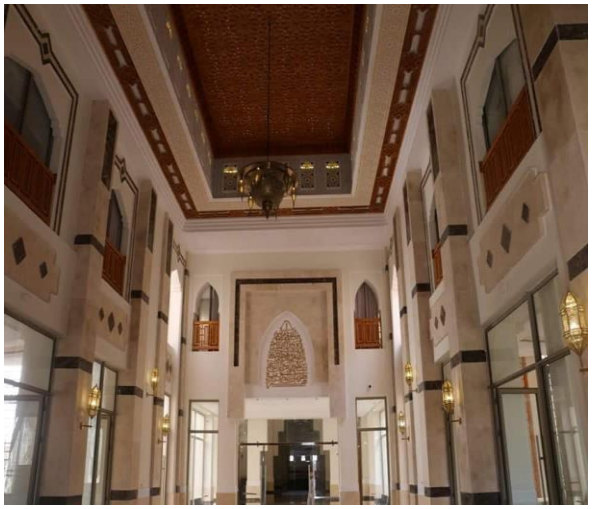

صورة ٢. قاعة المحاكمة في المغرب

من جانب آخر، وكما هو الأمر بالنسبة للكنائس والمساجد ودور العبادة عموما، تتصف قاعة الجلسات بتصميمها الداخلي البالغ الدقة، بارتفاع سقفها ونوافذها، وبمساحاتها الشاسعة، إذ تبنى وتزخرف بطريقة تجلب الإحساس بالإعجاب والاحترام. كل هذا يعطي فكرة على أهمية المكان وأن ما يجري بداخلها يبقى بالغ الخطورة (Cammack, 1992, p. 790)، كما يساعد العدالة على وضع مسافة بينها وبين المتقاضين، بين من يجيد اللغة القانونية وبين الإنسان العادي (Patricia Branco, 2009, pp. 52-53)، وهو ما يضفي عليها تفردها الخاص الذي يميزها عن كل أماكن العدالة (Hogg, 2002, p. 06).

في كل قاعات الجلسات، يتميز مقعد رئيس جلسة المحاكمة بأهميته. ودائما ما توضع إلى جانب القاضي مطرقة ترمز للسلطة والقوة، يلجأ لطرقها لاستعادة النظام أو إنهاء النقاش، كما ترمز لكون الجميع يبقى هش، ويمكن أن يدخل في حالة فوضى باستثناء القاضي الذي يرمز وحده للحكمة والنظام الأبدي. أما الصورة التي ترتسم خلف هيئة الحكم وفي مواجهة كل من في القاعة – صورة تحمل آيات قرآنية دالة على العدالة – فهي ذات بعد رمزي مستوحى من الحقل الديني، تحيل على قداسة الهيئة والمحكمة عموما، وعلى التفويض الإلهي للقضاة بالحكم

وتحقيق العدالة.

ويبقى الخشب الأحمر أحد أهم مكونات قاعة المحاكمة، وإن كان يضفي جمالية وفخامة على القاعة إلا أن هذه المادة الطبيعية ذات رمزية خاصة لارتباطها بالأشجار، والتي تبقى من بين رمزيات العدالة الأكثر قدم وكونية. في نظر المؤرخ الفرنسي روبير جاكوب، تبقى الأشجار بتشعباتها الديكور الأيقوني لساحة القضاء. فهي من خلال استعادتها في كل مرة لخضرتها بعد تساقط أوراقها ترمز لانتصار الحياة على الممات، وهو الأمر نفسه بالنسبة للمحاكمة التي تهدف إلى تحقيق العدالة واستعادة النظام بعد كل مرة يتم فيها إهدارهما بارتكاب الجريمة. كما أن الأشجار تعتبر رابط ما بين الطبيعي وفوق الطبيعي، وصلة وصل بين عادلة السماء وعدالة الأرض من خلال ظلها الذي كان يستظل به القاضي في المحاكمات الأولى في التاريخ، لما يجلبه له من تسامح ورأفة إلهية. كل هذا، يجعل من الأشجار والخشب دائمي الحضور في كل ما له صلة بالعدالة (Garapon, 2010, p. 25).

٢. مشهد المحاكمة

المحاكمة هي قبل كل شيء طقس، وقد ظلت لأمد بعيد كذلك. فهي قائمة من الحركات، الإشارات، الكلمات والعبارات، الزمن والأماكن الخاصة...، التي تهدف إلى شرح النزاع دون المساس بالنظام (Garapon, 2010, p. 23). فالمحاكمة هي تجربة تجميلية للعدالة (Salas, 2010, p. 12)، والميكانيزم الاجتماعي الموجه لضمان السلم المدني، بناء على مسطرة منظمة تسمح لطرف نزيه بالحكم بين المصالح المتعارضة (Cadiet, 2011, p. 140).

في هذا الصدد، تساعد المحاكمة على وضع مسافة من النزاع، مسافة بين الأطراف والجسم الاجتماعي، بين الوقائع الماضية وحاضر المحاكمة، والوسيلة الأساسية للحفاظ على النظام الاجتماعي، من خلال خلق النظام من اللانظام. فساحة المحاكمة تجسد النظام المطلق في مواجهة حالة الضياع التي تطبع المجتمع. في ظل هذه الوظيفة كل عنصر في مسرح المحاكمة يحتفظ بأهميته، الهندام القضائي، مشهد ساحة المحكمة عند دخول الهيئة.... كلها تمثلات للمحكمة كسلطة (Zientara-Logeay, 2013). من جانب آخر، تعتبر المحاكمة آلية تسمح بنقل الصراع من حالة العنف إلى نقاش يتسم بالمعقولية، من خلال إخراج النزاع من محيطه العادي ونقله إلى زمان ومكان محددين (Rowden & Mulcahy, 2000, p. 292)، في ظل إطار طقوسي يذكر بأن ما يجري خلال المحاكمة يتعدى الحقيقة المحسوسة. فوراء المحاكمة، كمشهد تجميلي للعدالة، تبقى الرمزيات هي صاحبة الكلمة الأولى .(Arnaud, 2007, p. 124)

ودائما ما يناط الدور الأساسي خلال المحاكمة بالمتهم، فهو محور الطقوس القضائية (Christian-Nils , 2006, p. 140)، وبطل التراجيديا القضائية الذي يقع عليه عبء رفع الجريمة عنه، باعتبار أن مسؤوليته الجنائية هي في قلب النزاع (Roussel, 2010, p. 13). بالنسبة للمتهم، فإن اللحظة الأكثر إضناء وحزنا خلال جلسة المحاكمة هي، بدون أدنى شك، تلك التي سيجابه خلالها الحضور كي يستعيد مكانه أو من أجل الخروج. حيث يمثل دخوله متثائب الخطوات إلى قاعة الجلسات شكل رحلة يكون لها مفعول تثبيطي، تنطلق بعبوره للعديد من القاعات المشددة الحراسة والأبواب المزدوجة وصولا إلى قاعة المحاكمة، وملاقاته للجمهور ممثل الجسم الاجتماعي الذي مس جراء اقتراف الجريمة (Garapon, 2010, p. 111). فالعموم يمثل المجتمع بأكمله، فهو صورة لاختلافاته وعناصره التكوينية، يلعب دور تكاملي، قائم على الاستيعاب والتصديق على الرسائل الطقوسية (Brion, 2014, pp. 345-346). كما أن عمومية الجلسات تحيل على رغبة وإرادة المجتمع في تذكر – بشكل عمومي وجماعتا – وقائع الجريمة (Garapon, 2010, p. 64). هذا، وإن كان يتم تحرير المتهم من الأصفاد بمجرد وصوله إلى قاعة الجلسات، إلا أنه تسند مهمة تكبيله إلى إطار خشبي يجبر على الانتصاب أمامه طوال أطوار المحاكمة. أكثر من هذا، فإن الأسئلة القانونية التي يجب أن يجيب عليها المتهم شخصيا يتم إثارتها غالبا في بداية جلسة المحاكمة، كما لو أنه من الضروري من البداية تذكيره بدونيته، ضعفه وجهله، وهو ما يفقده الجرأة للاستمرار في رفع رأسه خلال ما تبقى من زمن المحاكمة (Garapon, 2010, p. 106).

من جهة أخرى، لا تخلوا أبواب قصور العدالة من تمثلات السلطة. ففي حين يدخل القضاة من باب خاص، والمتهم من بابه الخاص به، يدخل عموم الناس من باب آخر مقابل لمدخل القضاة، وهو ما يرمز للاختلاف بينهم في الرتب والمراكز. إن الطريق الخاص بالقاضي، يرمز للفصل التام بين المجتمع الذي جاء منه المتهم والعموم وما يطبعه من ضياع وفوضى، والعالم الغير العادي الذي جاء منه القاضي وما يسمه من حكمة وعدالة. هذا الاختلاف، سيتعزز مع وجود اختلاف آخر في المراكز داخل قاعة الجلسات.

في هذا الصدد، تتميز المحاكمة ببنية داخلية ونظام مطلق خاص، كل مشارك فيها يعرف بدوره الخاص والمحدد. فالتصور المكاني لقاعات

المحاكمة يؤسس لتوزيع مكاني يسمح بتسليط الضوء على مركز شخص ويجعله مرئيا ومسموعا أكثر، في حين يحط من آخرين، ويضعف حضورهم (Tait, 2001, p. 201). كما يسهم بعده الرمزي في تحديد هوية كل مشارك في المحاكمة، وفي التعريف بالمؤسسة القضائية، وتعزيز سلطة القاضي المعنوية (Farcy, 2007, p. 88).

صورة ٣. مشهد المحاكمة في المغرب

هذا، ويشكل القاضي بمكانه المرتفع محور قاعة المحاكمة، وهو يحيل على أهمية مركزه، على الهيمنة والسيطرة على كل ما يجري في القاعة، وبالتالي على السلطة. فهو صاحب القرار الفصل (Farcasiu, 2013, p. 03)، ونقطة التلاقي التي تتجه إليها عرائض الأطراف ودعواتهم (Couture, 1950, p. 278). من جهة أخرى، يرمز مكان القاضي المرتفع إلى مركزه البعيد عن اللمس، والبحث عن التواصل مع السماء. فالجبال باعتبارها نقط مرتفعة كان دائما مقدسة في جميع الحضارات، لما تتيحه من إمكانية للتواصل مع الآلهة بشكل أقرب ومريح (Garapon, 2010, pp. 38-39). بالمقابل، يجلس قاضي النيابة العامة في نفس المنصة، وعلى مسافة متساوية من القضاة.

أما المتهم فيتمركز في مكان أدنا، وفي بعض الأحيان داخل أقفاص حديدية أو زجاجية وهو ما يضعف من قدرته على الاستماع الجيد، التواصل مع المحامي، ويعزز إحساسه بالمثول أمام المحكمة دون أن يتمكن من دخول قاعة المحاكمة، ويعطي الإحساس بخطورته، بل ويفتح المجال لإدانته دون الحاجة لانتظار الحكم القضائي (Shepard, 2006). وفي أحيان أخرى، يتم استبدال الأقفاص بإطار خشبي تسند إليه مهمة تكبيل المتهم، ينتصب أمامه طوال المحاكمة، دون أصفاد، وهو ما يخلق لديه إحساس قوي بالعزلة وبالإبعاد عن النقاش.

صورة ٤. بذلة المحامي وبذلة القاضي

بالمقابل، يجلس عموم الناس في معزل عن منصة القضاة، وهو ما يرمز للاختلاف في الأماكن التي جاءت منها كل فئة، بين عالم القضاة

المطبوع بالنظام والعدل، وعالم الناس العاديين المطبوع بالفوضى واللا نظام.

من جانب آخر، يؤثث اللباس القضائي مشهد المحاكمة، ويحيل الفاعلين في المحاكمة إلى شخصيات مجازية. ذلك أن الهندام القضائي يلف الجسد ويؤدي وظيفة رمزية طقوسية تنقل الشخص من حالته الاجتماعية العادية لكي يتحول إلى قاضي، ويعطي الانطباع، مثله مثل القناع، على تحوله لشخص أو شيء آخر (Hodgson, 2006, p. 227). فالشخصية تغيب وراء الوظيفة.

كما تسمح سترة القاضي السوداء بالتعريف به وبالإفصاح عن هويته من خلال استخدامها لعلامات خاصة ترمز للسلطة (Thong & Oscar G , 2012, p. 224)، فهي تمنح شرعية مؤسساتية تسمح لحاملها بممارسة السلطة القضائية، بشكل منفصل ومحمي من أي مسؤولية شخصية (Hodgson, 2006, p. 228)، بل هي عنوان للهيبة، "تصنع القاضي، المحام، الوكيل..." (Garapon, 2010, p. 86)، وتزيد من الاحترام للقرارات القضائية، كما أن مظهر الهيئة القضائية بالسترات الموحدة يرمز لوحدة القانون والعدالة (Frank, 1973). هذا، وتمكن السترة السوداء محام الدفاع من خلق توازن مع باقي الفاعلين القضائيين، وهو ما يؤدي لزرع الثقة في نفس المتهم، وتعطيه إحساس بأهلية المحامي لتمثيله (Taisne, 2009, pp. 96-97). أما المتهم، فيحضر المحاكمة مرتديا لباسه المدن.

إضافة للعناصر السالفة، تعد اللغة القضائية المستخدمة خلال الجلسة، والتي يجهلها غالبية الأشخاص الماثلين أمام المحكمة أحد العناصر الطقوسية الأساسية. فتعابير من قبيل المقال الافتتاحي، الدفوع، صك الاتهام، مذكرة الدفاع، الملتمسات...، كلها مصطلحات تلعب دورا كبيرا في رسم حدود واضحة بين ذوي الاختصاص من قضاة ومحامون وبين المتهم وعموم الناس. لذلك، تمثل اللغة القانونية امتداد للهندام القضائي، ولكل الطقوس الأخرى التي تميز ساحة القضاء، باعتبارها لغة تظل محفوظة لأصحاب السترة القضائية، لغة لا تشجع على المشاركة في النقاش القضائي، فهي لوحدها تمثل أداة للسلطة (Gelinas, Camion, & Bates, 2014, p. 27). فليس فقط التعليمات التي يصدرها القاضي، بل أيضا الأسئلة المطروحة وأجوبة الشهود لا بد وأن تأتي في قالب لغوي طقوسي محدد، وهو ما يجعل من التعابير الشكلية تمنح للأفكار المضمنة في إطار طقوسي النوعية والقدسية أو على الأقل الصدقية على مستوى النقاشات (Cammack, 1992, pp. 789-790). وما يسهم في تعزيز ذلك، الألقاب الرسمية المستعملة والتي تزيد في رمزية المكان، والتي تحيل على السلطة.

مناقشة

١. الإطار الطقوسي: مكون لا غنى عنه لأي محاكمة

يعد العنصر الطقوسي برمزياته وتمثلاته حول العدالة ضرورة مركزية لا غنى عنها لأي محاكمة. فالطقس هو الذي يدفع نحو انبلاج الحقيقة، والإنسان يبقى بحاجة لعرض احتفالي للبلوغ إلى الحقيقة (Garapon, 2010, p. 18). كما أن العدالة كانت دائما في حاجة لأن ترتبط بتاريخها الرمزي، بذاكرتها الجمعية وأسسها الأنثروبولوجية (Branco & Dumoulin, 2014, p. 487)، من خلال إفراغها في قالب طقوسي مؤهل لأن يكفل لها أولويتها كسلطة واجب احترامها.

فالمحاكم وقاعات الجلسات، مثلهم مثل القصور الرئاسية، هم رمز للسلطة وللسيادة (Tait, 2001, pp. 201-202). لذلك، تؤدي الطقوس القضائية دور رئيسي في عرض السلطة. فالطقس يستلهم السلطة، النظام والاحترام، فالسمات الرمزية لمسرح المحاكمة تخلق إحساس بالجدية والرصانة، وتحيل على القضاء كسلطة، تدفع ضمنيا العموم للقبول بسلطة القانون وحكم المحكمة. فكما أن أي طقس ديني يجعل معتقدات روحانية باطنية دينية غير مرئية تصبح حقيقة ملموسة، فإن الطقس يجعل من معتقدات، أفكار، قيم، أحاسيس، تفاعلات نفسية غير مرئية بشكل مباشر يجعلها ملحوظة، مسموعة وملموسة (Iltis, 2012, pp. 17-27). بعبارة أخرى، يستمد القانون الجزء الأكبر من القبول الاجتماعي الذي يحظى به، وبالتالي الجزء الكبير من منفعته الاجتماعية، من كونه "قناع"، في حال تم رفعه عن المتدخلين في المسلسل القضائي، وتم النظر لهم ككائنات إنسانية، تغدو السلطة صعبة التطبيق (Weyrauch, 1978, pp. 722-723). بالنسبة لجيسي ألين، تسمح بعض تجليات القانون غير المنطقية واللاعقلانية للقرارات القضائية بإنتاج أثارها في المجتمع (Allen, 2008, pp. 773-774)، من خلال تكريس شرعية مسار معين والتأسيس لمصداقية تسمح بتعزيز ثقة الأشخاص في النتائج المتحصل عليها (Rau, 2011, p. 2099). فالبعد الجمالي لقصور العدالة، حسب بيير هالدر، "ليس بعيد عن السياسة أو ذو دور جانبي، بل يضمن قوة النظام المؤسساتي" (Haldar, 1994, p. 192)، ويعمل على تدبير تصورات وأحاسيس المشاركين تجاه الاعتقاد الذاتي في شرعية النظام القضائي، ومن ثم التأسيس لشرعية القرارات القضائية (Mulcahy, 2007, p. 384).

من جانب آخر، فإن مشهد المحاكمة وما يحيط به من طقوس يجد مجموعة من التفسيرات التي تبقى مشروعة، فهو جزء لا يتجزأ من الوظائف التقليدية للعقوبة. كما أن حضور المحامي إلى جانب المتهم يمثل ضمانة مركزية يكون لها دور أساسي في التخفيف والتلطيف من حدة الطقوس القضائية، ووقعها على المتهم. فالمحامي هو شخص مهني على اطلاع جيد بالقانون، يتبنى قضية المتهم بغض النظر عن قناعاته الداخلية، ويسهر على إعداده للجلسة ومساندته على طول مجرياتها (Vatier, 2001, p. 23). لكن، ما يجب التذكير به، كون مساندة المحامي تتسم في الغالب بالمحدودية بالنظر لمجموعة من الاعتبارات القانونية، المادية والاجتماعية.

٢. المكون الطقوسي وتعارضه مع قيم العدالة

إن التأكيد المسبق على أهمية الطقوس القضائية لا يعني التسليم بكونها تجسد قيم الحياد والمساواة بين الخصوم، ولا تحمل أي سمات للتحيز، العنف واللاعدالة. فغالبية طقوس محاكمة المتهم تظل بعيدة عن النزاهة والحيادية، بل تحيل على الخوف والأسوأ (Piat, 1976, p. 09)، وتميل إلى تكريس إدانة المتهم أكثر من تبرئته. فأمام الجهل التام لهذا الأخير لطقوس المحاكمة، وللغة اللباس واللغة القانونية، يبقى من شبه المستحيل إحاطته بمجريات المحاكمة (Cammack, 1992, p. 790)، وهو ما يدفعه نحو العزلة، حيث يبدو كشخص دخيل وغريب أمام سمو المجتمع القضائي. هذه الصورة الأخيرة هي رد فعل طبيعي على طقوس المحاكمة. فإذا كان الأصل براءة المتهم، إلا أن الطقس ينصبه مسبقا مدانا من خلال إضعاف دفاعه. إذ تبقى المحاكمة مرتبطة بنظام دلالي خاص منظم بقواعد خاصة، تدفع نحو الاضرار بالمتهم، فشرعية ملف الاتهام مستمدة من سلطة الدولة، ومشروع الاتهام يتقوى من خلال الامتيازات الخاصة التي تحظى بها جهة الاتهام، كل هذه الفروقات والاختلافات بين أطراف المحاكمة يجعل منها التوافق القائم على المحاكمة تبدو عادلة، ويجعل من المحاكمة الجنائية لا تبدو مشكلة بكيفية تحيل على كونها مؤسسة لعدالة محايدة (Kenneth, 1995, p. 799).

في هذا الاتجاه، أثبتت العديد من التجارب العالمية أن الأقفاص وغيرها من وسائل الحد من حركة المتهم خلال المحكمة تؤثر سلبا على دفاعه. وخلصت دراسة تجريبية إلى أن مكان المتهم داخل قاعة الجلسات يؤثر على تصور هيئة المحكمة للمتهم، حيث يكون لها استعداد أكبر لإدانته في حال تواجده داخل قفص أو حاجز من أي نوع بدل جلوسه إلى جانب محاميه (Meredith, Tait , McKimmie , & Rick, 2017, p. 317). كما توصلت دراسة ميدانية أجراها الباحث الأمريكي دافيد أسما *David Asma* إلى أن "المتهم يعتبر نفسه دائما عنصر صامت في قاعة المحاكمة، ينظر لوضعه القضائي على أنه متسم بالضعف فاقد للقدرة على مراقبة قضيته، فغالبا ما يبقى المتهم في وضعية الصامت المتفرج"(Asma, 1997) .

خلاصة القول، "إن المحاكمة الجنائية في قاعة الجلسات ما هي إلا حفلة إذلال بامتياز، حيث تلجأ الدولة لإثارة الغضب الأخلاقي من أجل الهدم الطقوسي للهوية الأخلاقية للمتهم" (Hopper , 1983, p. 190). فمن خلال تدجين العنف اعتمادا على الطقوس القضائية، يدخل المتهم في موقع تبعية مطلقة، وفي حالة من الدونية، وعرضة للعنف الرمزي، ومن ثم يتم "إخراجه من حالته الإنسانية ليغدوا شيء خاضع للغير"(Asma, 1997) . أمام هذا الوضع، وبدل تكريس المكون الطقوسي لقيم المساواة والعدل، فإنه يدفع دائما نحو تقوية إحساس المتهم المتزايد بضعفه وعجزه. في ظل كل هذا، يطرح تساؤل مرتبط بسبل الاستفادة من الطقوس وجعلها ترمز لقيم العدالة والمساواة بين الخصوم؟

٣. فرص تحديث الإطار الطقوسي للمحاكمة

دائما ما تم النظر للإطار الذي تجري فيه المحاكمة كتعبير للعلاقة المجتمعية مع الأفكار التي أسست للعدالة، وانعكاس لتاريخها المتحرك. كما أن العنصر الطقوسي يبقى دائما مادة لينة قابلة للتطويع وإعادة التدوير، وكل حقبة من حقب التاريخ أعادت تفسيره بشكل يتمثل لمعاييرها ومثلها، ويتماشى مع قيمها (L'Institut des Hautes Etudes sur la Justice , 2016, p. 34). فالطقس، كبناء اجتماعي، دائما ما تمت موقعته بحسب المحيط الذي يوضع فيه، باعتباره مصدر لشرعية وفعالية الإدارة القضائية (Gelinas, Camion, & Bates, 2014, p. 60). بالمقابل، أثبتت العديد من الدراسات، التي همت دور الطقوس في إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المدانين، أن غالبية المجتمعات المعاصرة لا تعتمد طقوس واضحة، في حين أن هذه الأخيرة يمكن أن تكون قوى نافعة في أي تغيير في حال تام إعادة اكتشافها وبنائها في مسعى لإعادة التأسيس لشرعيتها (Maruna, 2011, pp. 03-28).

من هذا المنطلق، وباعتبار القانون أداة ومسلسل لتحقيق العدالة، والتي تبقى ذات طبيعة ذاتية ومجردة، لذلك هي في حاجة إلى التكريس والتجسيد. من هنا تبرز الطقوس القضائية كأحد وسائل تفعليها ماديا وبشكل مرئي، ذلك أن القانون يبحث دائما عن عرض العدالة وإظهارها للعموم من خلال الهندسة المعمارية، سعيا نحو كسب الشرعية (Blumetti, Rodrigues, & Januário, 2020, pp. 54-55).

فالمعمار والطقوس هو ما يمنح للعدالة شرعيتها، سلطتها وبالنتيجة فعاليتها، ويسهم في تشكيل التمثلات العقلية حول المكان، والتي ستصبح نقاط لتلاقي وتواجه مختلف التصورات حوله (Patricia Branco, 2009, p. 49). كما تسهم الطقوس في تعريف الحدود بين ما هو خارجي وما هو داخلي، وتعكس للخارج تمثلاتها حول جوهر العدالة، وهو ما لا غنى عنه بالنسبة للقانون كبناء فكري عاجز في غيابها عن التدبير الواقعي للعدالة. فبدون طقوس يبقى القانون مجرد نسيج فكري.

لذلك، وعلى خلاف باقي الأبنية، من مسرح، مكتبة...، تبقى قصور العدالة صنف خاص من المنشآت المدنية العامة التي يتم داخلها إقرار الحقوق والمعاملة على قدم المساواة أمام القانون، مكان يبرز سلطة الدولة في الاعتقال وإدانة الأشخاص، مكان لتلاقي الحريات مع الانشغالات الأمنية، كل هذا يجعل من مبادئ المساواة أمام القانون مستمرة في التأسيس للأنظمة القانونية، وبناء تصور لقصور عدالة تعطي صورة لمساواة الجميع أمام القانون (Rowden & Mulcahy, 2000, pp. 239-240). فإذا كانت قوة أي ديمقراطية تقاس بكيفية معاملتها لمواطنيها الأكثر هشاشة وتهميش، فإن نفس الأمر ينعكس على قصور العدالة وتصورها للمتقاضي الأكثر هشاشة. كما أنه إذا كانت الوظيفة الأساسية للمحكمة تتمثل في البحث عن تحقيق العدالة، فبالنتيجة فإن شكل الطقوس القضائية يجب أن يتمثل لهذه الوظائف (Rowden & Mulcahy, 2000, pp. 241-244).

في هذا الإطار، يجب أن يحيل الإطار الطقوسي لقصور العدالة على مجموعة من الرمزيات يحاول المجتمع من خلالها تمرير نموذجه المثالي للعلاقة مع القضاء، وأن تدور حول قيم الإنصاف، قرينة البراءة، المساواة بين الخصوم، والحق في المشاركة وفي الكرامة.

وهذا، لن يتأتى إلا من خلال تحويل ساحة القضاء إلى مكان يعيد الاعتبار للمتقاضين وأقل دراماتيكية، يساهم في تعزيز الثقة في مؤسسة القضاء، مكان يقطع مع سمات التكبر والعدوانية والترهيب والإدانة المعنوية المسبقة، باختصار، وحسب تعبير المهندس المعماري الإيطالي رينزو بيانو، "مكان يقطع مع الهندسة المعمارية التي تتأسس على الخوف" (L'Institut des Hautes Etudes sur la Justice , 2016, p. 09)، مكان يرمز للشفافية، المساواة والإنصاف، الجلالة، سهولة الولوج، الأمن والسلطة. فبالنسبة للمهندس المعماري الأخير، "يجب على المحكمة أن تمثل مكان للمدنية، مكان أكثر هدوء واطمئنان، أكثر شفافية وحداثة، وأيسر ولوجا، وأقل ميولا للعنف" (L'Institut des Hautes Etudes sur la Justice , 2016, p. 07)، مكان يأخذ شكل ملجأ، يحيل على الأمان، يوقف روابط القوة بين الأفراد ويزرع الثقة، يعيد الاعتبار للمتقاضين، ويسهم في تعزيز الثقة في مؤسسة القضاء.

إن المكون الطقوسي لقصور العدالة في المجتمعات الحديثة يتميز بترك قيم الجلالة والتسامي، لحساب قيم القرب والولوجية والمساواة أمام القانون، إطار طقوسي يعكس الرؤى الجديدة للسيادة الشعبية، ويتمثل لقيم الالتزام والمساواة بين المتقاضين. ففي حلتها الجديدة، تحاول قصور العدالة رسم صورة لعدالة أكثر إنسانية وصفاء وأكثر مواطنة (Loupiac, 2001, p. 305). فاللجوء المطرد للواجهات الزجاجية – اختار المهندس المعماري من الزجاج رداء لقصر العدالة في باريس ونانت الفرنسيتين، المحكمة الدستورية الألمانية والجنوب إفريقية —كرداء لقصور العدالة يمنحها واجهة مفتوحة على العموم، وهو ما يحيل على سهولة الولوج والانفتاح على المتقاضين وشفافية القانون، على مسؤولية القضاء تجاه المجتمع والتزامهم المدني. إن اعتماد الزجاج في الهندسة المعمارية للمحاكم دليل على انفتاحها على المراقبة والمشاركة الشعبية في الآن ذاته، ترمز للسلطة وتعبر عن العدالة والمساواة أمام القانون (Curtis, Tait, & Resnik, 2014, pp. 531-532).

لكن، وبالإضافة للإمكانات الرمزية السالفة التي تحملها مادة الزجاج، تظل هذه الأخيرة قادرة على حمل أشكال رمزية أخرى تضفي المزيد من القوة على العدالة. فليس من الغريب، أن يتم نقش القسم الذي يؤديه القضاة على الزجاج الذي يؤثث ساحة محكمة النقض اللندنية، ونحت فصول إعلان حقوق الإنسان والمواطن على نوافذ محكمة الاستئناف ببوردو.

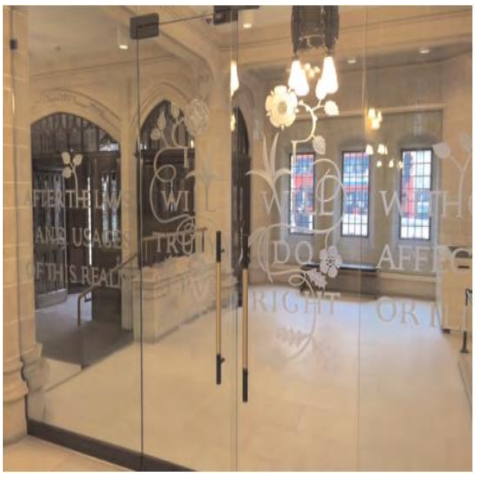

صورة ٥. محكمة النقض اللندنية وقد نقش عليها قسم القضاة

صورة ٦. إعلان حقوق الإنسان والمواطن منقوش على زجاج محكمة الاستئناف ببوردو

إن نحت القسم وفصول الإعلان على زجاج المحاكم لم يأت من باب الصدفة أو تلبية لهاجس تجميلي، بل هو بعد رمزي يحيل على التعاقد بين القضاة والأمة، ودلالة على الترابط بين القضاة والمتقاضين ودستور الدولة (Loupiac, 2001, p. 300)، وتمثل لقيم الإنصاف والمساواة بين الخصوم أمام القانون.

نتيجة

من خلال هذه الدراسة، توصلنا للعديد من النتائج والمقترحات يمكن إجمالها على الشكل الآتي. أولا، يعد العنصر الطقوسي برمزياته وتمثلاته حول العدالة ضرورة مركزية لا غنى عنها لأي محاكمة. ثانيا، إن الهندسة المعمارية الخاصة بقصور العدالة، اللغة واللباس القضائيين، تنظيم الفاعلين القضائيين خلال المحاكمة، كلها جوانب تشكل المحيط القضائي، وتسهم في تكثيف المؤثرات التي تزيد من شرعية وسلطة المؤسسة القضائية. ثالثا، إن الطقوس القضائية المعتمدة في المغرب تظل في مجملها بعيدة عن النزاهة والحيادية، وتتعارض مع مبدأ المساواة بين الخصوم من خلال تعزيز المركز الرمزي لطرف على حساب الآخر، بل وتميل إلى تكريس إدانة المتهم أكثر من تبرئته، كما أن العديد من العناصر تعمل على وضع المتهم في موقع يتسم بالدونية والنقص، وتقوي إحساسه المتزايد بالضعف والعجز. رابعا، إن طقوس المحاكمة، وإن حافظت على وجودها من اللحظات الأولى لتأسيسها وبقي عصيا عن أي تحديث رغم مرور الزمن، إلا أنها تبقى مادة لينة رخوة قابلة للتدوير وإعادة التكوين وفقا لمتطلبات كل عصر واحتياجات كل مجتمع. خامسا، تمثل قاعة جلسات المحاكمة المكان الأكثر رمزية في قصور العدالة، وهي تبقى معروفة

بزخرفتها، وتميلها نحو الرمزية والجلالة والقداسة، وهو ما يكرس تفردها المكاني.

سادسا، إن الهندسة المعمارية، شكل قاعة الجلسات، الجدران والنوافذ وارتفاعها، الديكور، ترتيب مواقع الفاعلين القضائيين... كلها عناصر لا غنى عنها لفهم أوسع وأدق لفن القانون والقضاء. سابعا، إن التوجه نحو اعتماد الأقفاص وغيرها من وسائل الحد من حركة المتهم داخل قاعة المحكمة كإجباره على الانتصاب دون أصفاد أمام إطار خشبي، يؤدي للتأثير بشكل سلبي على دفاعه، بل وعلى تصور هيئة المحكمة له، والتي يكون لها استعداد أكبر لإدانته. ثامنا، إن الصورة التي ترتسم على محيا المتهم، والتي يبقى طابعها الخوف، التردد، العزلة، لا ترتبط بحقيقة ما إذا كان هو مرتكب الجريمة، بل هو رد فعل طبيعي على الرمزيات والطقوس المؤثثة لقصر العدالة والتي تمارس تأثيرها المقصود والفعلي على المتهم، وهو ما يجعلها دائما تجلب إحساسا تلقائي بالرفض.

REFERENCES

Allard , J. (2002). La justice peut-elle se passer de mise en scène? Quelques réflexions sur le cadre symbolique du procès. Review of Antoine Garapon's ``Bien Juger. Essai sur le Rituel Judiciaire''. *International Journal for the Semiotics of Law, 15*, 203-215. doi:10.1023/A:1015833920093

Allen, J. (2008). A Theory of adjudication: Law as magic. *Suffolk University Law Review, 41*(04), 773. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=999624

Arnaud, L. (2007). Les attributs symboliques de l'autorité du juge dans le documentaire judiciaire. *Recherches en communication, 28*, 124. https://ojs.uclouvain.be/index.php/rec/article/download/50763/48963

Asma, D. (1997). Genuflecting at the bench: Rituals of power and power of rituals in American courts. *Critical criminology*. http://www.critcrim.org/redfeather/journalpomocrim/Vol-5 Dramaturgy/genuflecting%20at%20the%20bench.htm.

Bailey , M., & Barcla, K. (2017). Emotion, ritual, and power: From family to nation. In M. L. Bailey, & K. Barcla, *Emotion, ritual and power in Europe 1200–1920: Family, state, and Church* (pp. 04-10). Palgrave Macmillan, Springer Nature. doi:10.1007/978-3-319-44185-6_1

Blumetti, D., Rodrigues, P., & Januário, P. (2020). Courthouse architecture and power performances in the 20Th century. *Oxford Conference Series*, *62*.

Boissavy, M., & Clay, T. (2006). *Reconstruire la justice.* Paris: Odile Jacob.

Branco, P., & Dumoulin, L. (2014). La justice en trois dimensions: Représentations, architectures et rituels. *Revue droit et Société, 87*(02), 485-508. doi:10.3917/drs.087.0485

Brion, D. (2014). The criminal trial as theater: the semiotic power of the image. In A. Wagner, & R. Shewin, *Law culture and visual studies* (p. 345). New York: Springer. doi:10.1007/978-90-481-9322-6_16

Cadiet, L. (2011). Pour une théorie générale du procès. *Ritsumeikan Law Review, 28*, 140. Récupéré sur https://www.ritsumei.ac.jp/acd/cg/law/lex/rlr28/rlr28idx.htm

Cammack, M. (1992). Evidence rules and the ritual functions of trials: Saying something of something. *Loyola of Los Angeles Law Review, 25*(03), 790. https://digitalcommons.lmu.edu/llr/vol25/iss3/10

Chauvaud, F. (2002). Antoine Garapon, bien juger: Essai sur le rituel judiciaire', Paris, Odile Jacob, 1997. *Revue Sociétés & Représentations, 14*(02), 230.

Christian-Nils , R. (2006). *La justice dans ses décors (XVème – XVIème siècles).* Genève: Droz.

Couture, E. (1950). Le procès comme institution. *Revue internationale de droit comparé, 02*(02), 276-281. https://www.persee.fr/doc/ridc_0035-3337_1950_num_2_2_5636

Curtis, D., Tait, A., & Resnik, J. (2014). Constructing courts: Architecture, the ideology of judging, and the public sphere. In A. Wagner, & R. Shewin, *Law Culture and Visual Studies* (pp. 515-545). New York: Springer.

Everett, W. (2004). Ritual wisdom and restorative justice. *Hamline Journal of Public Law and Policy, 25*(02).

Farcasiu, M. (2013). The ethnography of the courtroom in American and Romanian criminal justice systems. *International Journal of Education and Research, 01*(04). http://www.ijern.com/images/April-2013/30.pdf

Farcy, J.-C. (2007). *Les sources judiciaires de l'époque contemporaine (XIXème – XXème siècle).* Éd Bréal.

Fluckiger, A. (2001). L'acteur et le droit: Du comédien au stratège. *Revue européenne des sciences sociales, 121*, 41. doi:10.4000/ress.645

Frank, J. (1973). *Courts on trial: Myth and reality in American justice.* New Jersey: Princeton University Press.

Garapon, A. (2010). *Bien juger: Essai sur le rituel judiciaire.* Paris: Odile Jacob.

Gelinas, F., Camion, C., & Bates, K. (2014). Forme et légitimité de la justice: Regard sur le rôle de l'architecture et des rituels judiciaires. *Revue Interdisciplinaire d'Etudes Juridiques, 73*(02), 37-74. https://doi.org/10.3917/riej.073.0037

Gélinas, F., Camion, C., Bates, K., Anstis, S., Piché, C., Khan, M., & Grant, E. (2016). Judicial architecture and rituals. In F. Gélinas, C. Camion, K. Bates, S. Anstis, C. Piché, M. Khan, & E. Grant, *Foundations of civil justice: toward a value-based framework for reform* (pp. 01-37). Switzerland: Springer Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-18775-4_1

Haldar, P. (1994). In and out of court: On topographies of law and the architecture of court buildings. *International Journal for the Semiotics of Law, 07*(20), 185-200. doi:10.1007/BF01816606

Hodgson, J. (2006). Conceptions of the trial in inquisitorial and adversarial procedure. In A. Duff, L. Farmer, S. Marshall, & V. Tadros, *The trial on trial vol 2: Judgment and calling to account* (pp. 42-223). Hart publishing. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1503969

Hogg, R. (2002). Law's other space. *Law Text Culture Journal, 06*(01). https://ro.uow.edu.au/ltc/vol6/iss1/4/

Hopper, M. (1983). Moral meaning in felony jury trials: A dramaturgical perspective. *Free Inquiry in Creative Sociology*, 190.

Iltis, A. (2012). Ritual as a cardinal category of moral reality: An introduction. In D. Solomon, P.-C. Lo, & R. Fan, *Ritual and the moral life: reclaiming the tradition* (pp. 17-27). Springer.

Kenneth, B. (1995). The trial as text: Allegory, myth, and symbol in the adversarial criminal process—A critique of the role of the public defender and a proposal for reform. *Am. Crim. L. Rev., 32*, 743. http://scholarship.law.ufl.edu/facultypub/761/

Klimis, S. (2018). *Penser, délibérer, juger: Pour une philosophie de la justice en acte.* Paris: De Boeck Supérieur.

L'Institut des Hautes Etudes sur la Justice, (2016). *Rapport du groupe de réflexion sur la symbolique du futur tribunal de PARIS.* Paris. http://www.justice.gouv.fr/publication/160721_Rapport_%20Garapon.pdf

Loupiac, C. (2001). Du temple de thémis à la maison des droits de l'homme. *Revue Sociétés & Représentations, 12*(02), 286-305. doi:10.3917/sr.012.0286

Maruna, S. (2011). Reentry as a rite of passage. *Punishment & Society Journal, 13*(01), 03-28. doi:10.1177/1462474510385641

Marzano, M. (2006). Qu'est-ce qu'une victime? De la réification au pardon. *Archives de Politique Criminelle, 28*(01), 20. doi: 10.3917/apc.028.0011

Meredith, R., Tait, D., McKimmie, B., & Rick, S. (2017). The dock on trial: Courtroom design and the presumption of innocence. *Journal of Law and Society, 44*(03), 317-344. doi:10.1111/jols.12033

Miller, G. (2005). The legal function of ritual. *Chi.-Kent L. Rev., 80*(03), 1181. https://scholarship.kentlaw.iit.edu/cklawreview/vol80/iss3/8/

Mulcahy, L. (2007). Architects of justice: The politics of courtroom design. *Social & Legal Studies Journal, 16*(03), 383-403. doi:10.1177/0964663907079765

Patricia Branco, E. (2009). Justice et architecture: La relation entre accès au droit et architecture judiciaire. Dans G. Protiere, *Espaces du droit et droits des espaces* (p. 55). Paris: L'Harmattan.

Piat, C. (1976). *Une robe noire accuse: La justice démasquée.* Paris: Presses de la cité de Paris.

Rau, S. (2011). Civility, decorum, and ritual in the judiciary. *William Mitchell Law Review, 37*(04), 2099. https://open.mitchellhamline.edu/wmlr/vol37/iss4/3/

Resnik, J., & Curtis, D. (2013). Inventing democratic courts: A new and iconic supreme court. *Journal of Supreme Court History, 38*, 237-241. doi:10.1111/j.1540-5818.2013.12014.x

Roussel, G. (2010). *Suspicion et procédure pénale équitable.* Paris: L'Harmattan, Bibliothèques de droit.

Rowden, E., & Mulcahy, L. (2000). *The democratic courthouse: A modern history of design, due process and dignity.* New York: Routledge, Taylor & Francis Group.

Salas, D. (2010). *Du procès pénal.* Paris: PUF.

Shepard, S. (2006). Should the criminal defendant be assigned a seat in court? *Yale L.J., 115*(08), 2203-2210. https://www.yalelawjournal.org/comment/should-the-criminal-defendant-be-assigned-a-seat-in-court

Solomon, D., Lo, P.-C., Fan, R., & Engelhardt, H. (2012). Ritual as a cardinal category of moral reality: An introduction. In D. Solomon, P.-C. Lo, & R. Fan, *Ritual and the moral life: Reclaiming the tradition* (p. 02). Springer.

Taisne, J.J. (2009). *La déontologie de l'avocat* (éd. 6e). Paris: Dalloz.

Tait, D. (2001). Popular sovereignty and the justice process: Towards a comparative methodology for observing courtroom ritual. *Contemporary Justice Review, 04*(02), 201-218.

Thery, I. (1993). *Le démariage: Justice et vie privée.* Paris: Odile Jacob.

Thong, J., & Oscar G , C. (2012). Judging judges: The effect of courtroom ceremony on participant evaluation of process fairness-related factors. *Yale Journal of Law and the Humanities, 24*, 221. doi:10.2139/ssrn.1598593

Thurman, A. (1955). Due process in trials. *Annals of the American academy of political and social science, 300*, 123. doi:10.1177/000271625530000118

Vatier, B. (2001). Le rôle de l'avocat. *Journal du Droit des Jeunes, 205*(05), 22-23. doi:10.3917/jdj.205.0022

Weyrauch, W. (1978). Law as mask, legal ritual and relevance. *California Law Review, 66*(04), 722.

Zientara-Logeay, S. (2013). La théâtralité du procès pénal: Entre archaïsme et modernité. *Criminocorpus Revue Hypermédia, 02*. doi:10.4000/criminocorpus.2376